مقولة فرع الأصل وفرع الفرع بين علاقتي اللزوم والبناء
دراسة في نظرية العمل النحوي

the saying of branch origin and branch branch between imperative and relationship a study in the theory of grammatical work constructive

ط.د ساكر مسعود

أ.د غربي بكاي

معهد الآداب واللغات-جامعة أحمد بن يحي الونشريسي-تيسمسيلت

مخبر: الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة. جامعة تيسمسيلت

Saker.messaoud@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الإيداع: 2021/04/01 تاريخ القبول: 2021/09/27 تاريخ النشر: 2022/03/15

ملخص:

تتناول هذه الدّراسة ظاهرة أساسية من ظواهر علم النحو العربي، وتتمثل في عمل أبنية الفُروع المحمولة على الأصول؛ أي ما عمل من المُشتقات، واسم الفعل، وحروف المعاني التي كان الأصل فيها عدم العمل، لعلل جردها النحاة، ومدى قوة عملها فيما اصطلح عليه سيبويه بعلاقتي "اللزوم والبناء" تقديما وتأخيرا، إضمارا وإظهارا، لتخرج هذه الدراسة بأنَّ عمل الفروع عند أهل العربية مُسْتَسَاغ الاستعمال، لغرض التنوع اللهجي، والتَّوسع في الاستعمال من جهة، ولطبيعة المتكلمين الذين يُشبهون شيئا بشيء من جهة أخرى، وهو إجراء تعاملي يُقَرب بين الاستعمالات، ويجعل الفُروع تسلك مسالك الأصول.

كلمات مفتاحيّة: أصل؛ فرع؛ لزوم؛ بناء؛ عمل

Abstract :

The present study sheds light on the arabic grammar, precisely the branch structures carried by origins. In other words, what is derived from the derivatives, the noun of the verb, and the meanings in which the basic principle acts. The latter is listed by grammarians in relationships which were termed by Sibuyah as "necessity, construction", "prior ,posterior", and enunciating, showing. These relationships are for the purpose of dialectal diversity and expansion of usage on the one hand, and for the nature of the speakers who use transactional procedure, and makes the branches behave in the paths of origins.

Key words: origin; branch; Necessary; grammar structure; grammar Act.

1. مقدّمة:

إنَّ أعمال النحاة وعللهم في القضايا التركيبية كانت تُسَيرها فكرة الوظائف النحوية والظَّواهر الإعرابية المشتركة، إلى أن استنبطوا من خلال هذه القضايا مسألة العمل النحوي الناتجة عن اقتران عامل بمعمول وفق علاقة يَقْتضيها المعنى ومنطق العقل، وتمليها طبيعة الحس، وتفرضها طبيعة التركيب.

ومادام التركيب يقوم على التعلق بين الوحدات، تبين للنحاة أن العلاقة بين العامل والمعمول الأول هي علاقة "لزوم واقتضاء"، وأن العلاقة بين الزوج المرتب (العامل مع معموله الأول) وبين (المعمول الثاني) هي علاقة "بناء".

وهذه الصِّناعة مرتكز نظري قرره النحاة لتعليل المسائل النحوية التي أساسها قوة العلاقة الموقِعية بين عناصر التركيب، فكيف يُوجه العمل النحوي مقولة الأصل والفرع إعرابا وتركيبا؟

وكيف تعمل العوامل الفروع في علاقة اللزوم والبناء؟

وما قدرتها على العمل تقديما وتأخيرا، إضمارا وإظهارا؟

وهل عمل الفروع خاضع لمنطق الاطراد اللغوي، أم لطرد المعيار الذي اتخذه النحاة كوسيلة للتعليل؟

2. قراءة في المفاهيم

1.2 مقولة الأصل والفرع وتوجيه العمل النحوي

ربط العرب بين المتشابهات أثناء تداولهم للكلام إلى أن قاسوا بعضها على بعض كقياس المبتدأ والخبر على الفاعل في الرفع، وألحقوا عليه في الوظيفة نائب الفاعل والخبر، وهذه المشابهة ليست مطلقة، فهناك من النحاة المحققين من يجعل بين المبتدأ والفاعل أصلا وفرعا، والأمر كذلك يَصدُق على المنصوبات[1].

ومن هذا القياس علَّلَ النحاة أن لكل مجموعة من هذه المجموعات أصلا، ومُلحقا بالأصل، وذلك بحسب الوظيفة الإعرابية التي تلحق المجاري في التركيب، وهذه المجاري (الاسم، والفعل، والحرف) تعرف تداخلا فيما بينها، وهذ التداخل ولد قُبلا أخرى لا هي أسماء، أو أفعال، أو حروف محضة، وإنما هي بين هذا وذاك؛ كأن يفقد الاسم بعض خصائصه ويكون غير مُتمكن فينزل منزلة الحرفية فيأخذ حُكْمُهَا، أو كأن يفقد الفعل بعض خصائصه الوظيفية، ويأخذ من خصائص الأسماء الوظيفة الإعرابية، نحو ما نجده في الفعل المضارع.

وكل هذا التَّداخل يقوم على "المَوْضع والانتماء المشترك"؛ فالموضع: هو المكان الذي تأخذه الكلمة في التركيب، والانتماء المشترك: هو ما ضارع أحد الأجناس من القبل النحوية الأخرى إلى أن يأخذ وظيفة أو صفة من صفات الجنس الذي ضارعه.

والمُضَارعة أهم صفة بين الأصل وفرعه، لكون الفرع يُضارع الأصل، فيأخذ حُكما أو أحكاما منه، نحو مُضارعة " الفعل المضارع" الاسم في الإعراب، وهذه المضارعة جعلت من الفعل المستقبل[2] – كما يصطلح عليه الكوفيون-أن يكون فرعا للاسم لأن الاسم مستحق للإعراب بالأصالة.

وهناك من الأسماء ما ضارع الحروف نحو:(مَن، وما)، فاحتملتْ البناء الذي في الحروف، وفقدت الإعراب لعلة يرى فيها النحاة أن هذه الحروف جاءت في وضعها على أقل من ثلاثة أحرف أصول، ومنه كانت غير مُتَمكّنة لضرب من المناسبة والمشابهة يقول ابن يعيش: " ما بُني من الأسماء فبالحمل على مالا تمكن له من الحروف والأفعال لضرب من المناسبة"[3]؛ والمناسبة ملابسة بين فرع وأصل تتحقق بأدنى مشابهة بينهما في الإعراب والبناء، لأنها أعم من المشابهة[4].

وتقوى مقولة الأصل والفرع من خلال الاستقراء النحوي في نظرية العمل النحوي، إذ يرى النحاة أنّ الأفعال أصل في العمل، واختلفوا في الحروف، وقالوا بفرعية الأسماء، لأن هذه الأخيرة عبارة عن معمولات تعمل فيها الأفعال والحروف.

وما عمل من الأسماء إلا لعلة مشابهتها للأفعال التي هي أصول، فالمشتقات، واسم الفعل عدّها النحاة فروعا تعمل عمل أصولها، وكذلك ما عمل من النواسخ (إنَّ وأخواتها)، والحروف المشبهة بها، إلا لعلة المضارعة للأفعال، فحُمل الفرع على الأصل، فنصبت ما كان أصله مبتدأ، ورفعت ما كان أصله خبر.

وفكرة التشبيه في إلحاق الفرع بالأصل في العمل "فكرة ذكية تدل على أن النحاة أحاطوا أحكامهم بِسياج من العلل المفسرة لها يجعلها في غاية الوثاقة" كما أنَّها " قياس يبتدعه النحوي تَنْبِها على علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح"[5].

2.2علاقة اللزوم والبناء

أدْرَكَ النحاة أن الألفاظ لا يرص بعضها إلى جوار بعض داخل البنية اللغوية إلا نتيجة اقتران عامل بمعمول، وليست هذه العلاقة –بين العامل والمعمول-علاقة آلية مجردة، وإنما هي علاقة يقتضيها المعنى، ومنطق العقل، وتمليها طبيعة الحس، وتفرضها طبيعة التركيب، فالفعل لابد من أن يكون له فاعل، والفاعل لابد من أن يكون له فعل، والمبتدأ لابد من أن يكون له خبر، وهكذا بحسب أحكام النحو[6].

وكل معمول يحتمل الأحكام الأربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم بحسب العامل الذي يقترن به مع معموله، لكون المعمول مع عامله في التركيب ينقل الكلمة من حالة الصفر الإعرابي إلى حالة الإعراب.

ومن حالة الصفر الإعرابي الذي في الكلمات المفردة الخارجة عن التركيب إلى الحالة الإعرابية التي في الكلمات المتراص بعضها إلى بعض أخذ النحاة يبنون العلاقة القائمة بين هذه المتعلقات المتكونة في الأصل: من عامل واحد، ومعمول أو معمولات متعددة، ومنه فسروا العلاقة التي تربط بين العامل ومعمولاته، إلى أن نتج عن هذا التفسير ما يُعْرفُ بعلاقة اللزوم، وعلاقة البِنَاء، غير أن هذه العلاقة أخذت مَنْحى آخر غير ما عُرِفَ عند سيبويه، لكون النحاة خاصة نُحاة القرن الرابع الهجري وما بعده نقلوا معنى البناء الذي بين العامل والمعمول الأوّل وبين المعمول الثاني، إلى ما بين العامل ومعمولة الأوّل، وهذا التأسيس غير ما نص عليه سيبويه الذي يرى أن العلاقة بين العامل والمعمول الأول: هي علاقة لُزوم واقتضاء، والعلاقة بين الزوج المرتب(العامل مع معموله الأوّل) وبين (المعمول الثاني) هي علاقة بِنَاء مثلما سَنبينه من النصوص المنصوص عليها في الكتاب، وقبل هذا نُشِير إلى ما وقع فيه المتأخرون من النحاة من أخطاء، وذلك حينما خلطوا بين العلاقتين، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: " .. هذا وقد أخطأ الغرض فيه النحاة في القرن الثالث والرابع ابتداء من زمن ابن السراج، فقد قال بالعبارة الصريحة أن: الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بَنيْته على الفعل الذي بُني للفاعل، ويجعل الحديث عنه مقدما"[7]، واتبعه في ذلك تلميذه السيرافي إذ قال هو أيضا: " ضرب زيدٌ عمرا، فزيد وعمرو مبنيان على الفعل[8]، وقد خلط كل واحد منهما في هذه المسألة بين البناء وغيره من العلاقات"[9].

ونُعضِّد ما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح بالفصل بين العلاقتين بشواهد من كتاب سيبويه في "باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قُدّم أو أُخر"، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم، يقول سيبويه:" فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربتُ زيدا، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله، وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضربَ زيدٌ عمرا، حيث كان (زيدٌ) أوّل ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قَدّمْتَ الاسم فهو عربي جيد وذلك قولك: زيدا ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضربَ زيدٌ عمرا، وضربَ عمرا زيدٌ"[10].

فسيبويه يوضح فيما تقدَّم: علاقة البناء التي بين الفاعل والمفعول؛ أي ما بين (المعمول الأوَّل) و(المعمول الثاني)، لكون المعمول الثاني الذي هو المفعول به يجوز فيه التقديم والتأخير سواء على المعمول الأول كما في الشاهد الذي ضربه سيبويه " ضرب عمرا زيد" أو على العامل والمعمول الأوَّل معا كما في الشاهد الأول من الكتاب: (زيدا ضربت).

ويُنَاضِر سيبويه بين المبني في الجملة الفعلية بالمبني في الجملة الاسمية الذي هو الخبر، لكون الخبر كالمفعول كلاهما مبنيان على الزوج المرتب (ع، م1)، يقول: " فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه أنه في موضع مُنطلق إذا قلت عبدُ الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول، وارتفع به، فإنما قلت: عبد الله، فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"[11].

أما العلاقة بين الفعل وفاعله، والعامل المعنوي والمبتدأ، فهي علاقة لزوم واقتضاء، لكون الثاني لا يَنْفَك عن الأوَّل، كما أنه لا يجوز فيه التقديم على عامله سواء كان لفظيا، أو معنويا، فالفاعل لا يتقدم على الفعل بكل أقسامه، والمبتدأ لا يتقدَّم على العامل المعنوي، لكون المعمول الأوَّل يُلازم عامله، هذا الاجراء يصدق على العوامل كلها (الفعلية والمعنوية والحرفية)، يقول الحاج صالح: "إن علاقة الفعل بفاعله عند سيبويه على هذا هي علاقة العامل بمعموله الذي لا يخلو منه أبدا فهي علاقة لزوم واقتضاء، وهي نفس العلاقة التي توجد بين العوامل الأخرى ومعمولها الأول أيا كانت مثل (إنَّ وأخواتها) مع معمولها الأول، إذ لا يخلو أي عامل من معمول أول"[12].

وعلاقة اللزوم شَذَّ عنها نحاة المدرسة الكوفية حينما جوزوا تقديم الفاعل على فعله مع بقاء فاعليته، فيجوز عندهم القول: زيد قائم على أن يكون (زيدٌ) فاعلا مقدما على الفعل[13]، ومثلما حدث خرق في علاقة اللزوم كذلك وقع خرق آخر في علاقة البناء حينما منع الكوفيون تقديمه على عامله إلا إذا كان الخبر مُشتملا على ضمير المبتدأ[14].

3. الأصل والفرع في القبل النحوية وشرط علاقة اللزوم والبناء

بعد أن حدد النحاة أن العامل الذي يدخل على الكلمة، ويعمل فيها الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم يفترق في بعض قواعد النحو عما أصَّله جمهور النحاة في نظريتهم العامة للعمل النحوي، فيمكن أن يعمل الاسم عمل الفعل في بعض الحالات كاسم الفاعل، والمفعول، واسم الفعل، والأصل فيه عدم العمل، كما قد يعمل الحرف في الاسم الذي كان الأصل فيه عدم العمل كالنواسخ إنَّ وأخواتها، والحروف المشبهة بها وبليس، وهذه الفوارق التي خرجت عن أصل قاعدتها عدها النحاة فروعا لمشابهتها أصولها فعملت عملها، وفق شروط حددها النحاة لكونها فروعا، والفروع تنحط على الأصل، فكيف عملت هذه الفروع في علاقة اللزوم والبناء تقديما وتأخيرا:

1.3عمل المشتقات في علاقة اللزوم والبناء

الأسماء في أصلها لا عمل لها، وإنما هي التي تعمل فيها العوامل، لأن العمل يكون في معمول معرب، والأصل النظري في المعرب أن يكون اسما، لأن أصول المعاني بحكم الاستقراء ثلاثة: هي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة غير أن هناك بعض الأسماء جاءت عاملة عمل الفعل لمشابهتها به، فحلت محله وعملت عمله، وفي هذا يقول الرضيُّ:(فكان حق هذه الأشياء ألا تعمل لا في الفاعل ولا المفعول، لكنها شابهت الفعل فعملت عملهُ، ومُشابهة اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى، كما مرَّ في باب الإضافة، فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل)[15] وهذا نموذج منها:

1.1.3 اسم الفاعل (فرع الأصل):

يعتبر اسم الفاعل أقوى المشتقات عملا لمشابهته الفعل المضارع لفظا ومعنى لعلل ذكرها النحاة، وعمله مقيد بشروط لأنه لا يتصرف تصرف الفعل، فعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول، ولكونه فرع الفعل وأقوى الفروع عملا جاز فيه أن يتقدم المبني على عامله نحو قولنا: هذا ضارب زيدا، وهذا زيدا ضارب، فقدم المفعول به على اسم الفاعل جوازا، يقول الزجاجي"... ولا يتقدم مفعوله على عامله (يقصد اسم الفعل) لأنه لم يقو قوة اسم الفاعل، ولم يجئ على تقديمه وتأخيره إضمار اسم الفاعل فيه فلذلك كان أنقص رُتبة من اسم الفاعل"[16].

2.1.3 اسم المفعول (فرع الأصل):

يلي اسم الفاعل في قوة العمل اسم المفعول لأنه يشبه الفعل المضارع هو الآخر لفظا ومعنى، ومعموله الثاني المبني على الزوج المرتب (اسم المفعول مع نائبه) يجوز فيه التقديم والتأخير[17] نحو: إن هذا رجل ثوبا مكسو، إن هذا رجل مكسو ثوبا، أما في علاقة اللزوم فجمهور النحاة يمنعون أن يتقدم معمول اسم الفاعل الأول على عامله اسم المفعول مع بقاء العمل.

3.1.3 الصفة المشبهة (فرع الفرع):

الصفة المشبهة فرع الفرع، لكونها فرع اسم الفاعل الذي هو بدوره فرع الفعل المضارع، ومادامت فرع الفرع لا يجوز أن يتقدّم معمولها عليها، وعلى هذا أكثر النحويين، يقول الزجاجي:(والصفة المشبهة باسم الفاعل هي أنقص مرتبة من المصدر، لأنها ليست توقع فعلا سلف منك إلى غيره، وإنما تعمل فيما هو من سببها)[18]، فلا يقال: وجها مررت برجل حسن، لأنَّ عملها يقتصر على رفع الفاعل الذي هو سبب فيها لا أجنبي عنها، لأنَّ علة الفرع توصف غالبا بالضعف، "ولأنَّ المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء"[19].

2.3 عمل اسم الفعل في علاقة اللزوم والبناء:

تعمل أسماء الفعل عمل الأفعال لكنها لا تتصرف تصرف الأفعال، لهذا جاء المبني فيها على الزوج المرتب متأخرا، ولا يجوز فيه التقديم، لأنَّ " هذه الألفاظ فروع على الفعل في العمل، وعملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أنْ لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليه"[20]، ولو جاز تقديم معمولاته عليه لأدَّى ذلك كما يقول البصريون " إلى التسوية بين الفرع وأصله، وذلك لا يجوز لأن الفروع تنحط أبدا عن درجات الأصول"[21]

وأما نحاة الكوفة فيجيزون تقديم المبني(المعمول الثاني)على الزوج المرتب (ع، م1)، فكان للمفعول به المنصوب باسم الفعل حرية التقديم والتأخير، وحجتهم في ذلك من النقل والقياس: أما النقل فقد قال تعالى: { وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ **كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ** وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا}[22] ، والتقدير فيه (عليكم كتاب الله)، فدل على جواز أن يتقدَّم المبني (كتاب) على عامله (عليكم)، أما القياس فمثلها مثل الفعل والمفعول حينما يُقدم أو يُؤخر، لكونها محمولة عليه " وقامت مقامه"[23].

وقد ناقض البصريون حجة الكوفيين بدليل النقل؛ أن الآية الكريمة ليست معمولة لاسم الفعل، وإنما كانت منصوبة على المصدر وعامله مقدر فيه.

3.3-عمل الحروف المشبهة بالفعل في علاقة اللزوم والبناء

1.3.3 -النواسخ إنَّ وأخواتها (فرع الأصل)

عملت (إنَّ وأخواتها) لمشابهتها للأفعال من وجوه أربعة، فنصبت ما كان أصله مبتدأ، ورفعت ما كان أصله خبر، أما عن علاقة هذه العوامل بمعمولاتها من حيث علاقة اللزوم والبناء، فاختلف في أمرها؛ فمن حيث علاقة اللزوم يرى النحاة أن معمولها الأول لا يتقدم عليها لأنَّها لزمت حدا واحدا لضعفها، أما من حيث علاقة البناء فالخلاف كان أشدّ بين لنحاة، فالبصريون يجمعون على أن لا يتقدم المبني على الزوج المرتب في (إنَّ وأخواتها)، لأنها فروع، يقول الزجاجي(وإنّ المشددة وأخواتها ... لا يتقدم خبرها عليها، ولا اسمها لأنها لم تتصرف تصرف الأفعال، فلذلك لم يجز ما جاز في الأفعال)[24].

2.3.3 -ما حُمِل على (إنَّ)وعمل عملها (فرع الفرع)

1.2.3.3 – (لا)النافية المشبهة بإنَّ

(لا) النافية للجنس فرع الفرع، لمشابهتها (إنَّ) في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر...، والأصل كان فيها عدم العمل لعدم اختصاصها بقبيل معين، فلما عملت عمل (إنَّ)، وإنَّ فرع الفعل فهي في المرتبة الثالثة مبتعدة عن الفعل، لهذا لم يُجوز فيها النحاة أن يتقدّم الخبر(المبني)

عليها إن كان ظرفا أو شبه جملة على اسمها كما تقدم في أصلها(إنَّ) المحمولة عليها لأن الظروف يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها[25].

ولأنها فرع الفرع لم تعمل إلا في النكرة نحو: لا استعمار بعد اليوم، لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وبما أنها أفادت معنى فإن اسمها يكون مبنيا على الفتح، والبناء هنا شيء مطابق لاستغراق جنس (الاسم) كله، لأنَّ الإعراب – هو عكس البناء-فيه اظهار وتعيين.

وقد يُنْصَبُ اللازم عليها إن كان مضافا أو شَبِيها بالمضاف به نحو: لا طالبَ علم محروم، ولا خيرا من زيد حاضر، وفي هذا إشارة إلى أن الاسم اللازم لها مُنكرا تنكيرا محضا[26].

وقد وقع خلاف بين النحاة في رفعها للمبني عليها " فذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع ب (لا) عند عدم تركيبها مع اسمها، وأما إذا بُني الاسم معها فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوع به قبل التركيب، و(لا) واسمها في موضع رفع بالابتداء، وذهب الأخفش، وكثير من النحويين إلى أنَّها رفعت الخبر كما ترفعه مع التركيب"[27].

4.2.3 -ما حمل على (ليْسَ) وعمل عملها (فرع الفرع)

1.4.2.3 (ما)النافية الحجازية

(ما) الحجازية خالفت قاعدة النحاة لأنَّ الأصل فيها عدم العمل، لكونها لا تختص بقبيل مُعَيّن (الاسم أو الفعل)، غير أنَّها جاءت عاملة في النصوص الفصيحة كالقرآن الكريم والشعر القديم كقوله تعالى: { فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ **مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ** }[28]، فعملها هنا في التعليل النحوي أنها فرع (ليْسَ)، و(ليْسَ) فرع (الفعل المتصرف)، ومنه عدّت فرع الفرع يقول ابن الصبان: (هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع الفرع، لأنها محمولة على ليس، وليس محمولة على كان)[29]، وقد اختلف في جواز تقديم المبني عليها وعلى اسمها، فالبصريون اتبعوا رأي سيبويه الذي يرى عدم الجواز في تقدم خبرها على اسمها يقول:(... كما أن "ما" كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك، أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم)[30].

أما نُحاة الكوفة فقد أجازوا تقديم المبني على اللازم وهو مذهب "الفراء" الذي يجوز عنده القول:" ما زيدٌ منطلقا"، "ما منطلقا زيدٌ"، ومثلما أجاز الخبر مفردا أجازه إن كان ظرفا أو شبه جملة[31].

2.4.2.3-(لا) النافية للواحد المشبهة بليْسَ:

تعتبر (لا) النافية في المرتبة الثالثة لكونها فرع (ليْسَ) و(ليْسَ) فرع (ضَرَبَ)، ولأنهّا في هذه المرتبة لم تقو على العمل كأصلها "ليْسَ" في رفع الاسم ونصب الخبر، ويكون عملها عملا صريحا إلا في القليل النادر كالشاهد الذي ذكره النحاة:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقِيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ و اقِيَا

واختلف في عملها إنْ دخلت على النكرة، فأثبته البعض، والبعض الآخر من النحويين اشترطوا في اسمها اللازم لها أن يكون معرفة، والموقف الأخير هو موقف ابن جني، وابن الشّجري مُسْتشهدين بقول النابغة الجعدي:

وحلّت سَوادَ القلب لا أنا باغيا سواها، ولا عن حُبّها مُتَراخِيَا

واشترط النحاة في عملها الترتيب مثلها مثل (إنْ) النافية فلا يتقدم المبني عليها ولا على اسمها[32].

4.2.3.3 -(لات)المشبهة بليْسَ

حرف يستعمل لنفي الماضي الذي لا يرجى من ورائه اثبات، وهي عند النحاة فرع (لا)، و(لا) فرع (ليْسَ)، و(ليْسَ) فرع (ضَرَبَ)، فهي في المرتبة الرابعة، وقال آخرون في المرتبة الثالثة، و(ليْس) أقوى لأنها الأصل، ثم (ما) ثم (لات)، ولأنها في المرتبة الرابعة أو الثالثة لم تقو على العمل في الجزأين، فيكون مَرْفُوعها مضمرا فيها، وتنصب الحين (المبني عليها) وما كان من مرادفاته.

ومادامت فرعا فلم يُسمع الجمع بين (اسمها وخبرها)، بل الأكثر أن يُحذف اسمها ويبقى خبرها كقوله تعالى: {كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**}[33]، والتقدير " ليس الحين حين مناص."[34]

4. خاتمة:

وفي ذِكرِ لأهمّ النَّتائِج نَقُولُ:

1. إنَّ نظرية العمل النحوي تُعْتبَرُ نظاما يُفسر قواعد اللغة العربية، وهذا النظام لم تتضح أسُسه إلا بعد أن استقرأ النحاة العلاقة القائمة بين الكلم ومجاريها.
2. إن بعض المصطلحات النحوية لم تتأسس إلا بعد أن استقرأ النحاة المعاني الوظيفيّة التي تتوارد على انتظام وتعالق الكلمات في التركيب.
3. إنَّ علاقة اللزوم والبناء عند سيبويه لم تتضح إلا بعد تحديد العوامل، وطرد العلة، وتحقيق الاختصاص، وتقدير أصل بعض التراكيب.
4. إنَّ عمل الفروع يُعد خرقا لمعايير النحاة وقواعدهم التَّجريدية الصُّورية التي أصلوها، وكل ما خرج عن أصله وجب أن يعلل وفق معطيات تتفق وفلسفتهم التجريدية.
5. ما عمل من العوامل الفروع ما هو إلا تفسير يبين أن اللغة بطبيعتها لا تخضع لمنطق الاطراد المطلق.

6. إن خلاف النحاة في عمل الفروع في علاقة اللزوم والبناء، كان في معظمه خلافا في العلل؛ علل القواعد لا القواعد في ذاتها.
7. استدعى طرد المعيار من النحاة أثناء استقرائهم للعوامل الفروع في بعض المواضع أن يُؤولوا ويُقدّروا مما هو في الأصل توسع لغوي بين قبائل العرب.

5 . قائمة المراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص.

1- أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والحرفية، دراسة تحليلية مقارنة، دار المعارف الجامعية، القاهرة، 2004.
2- الأستراباذي رضيّ الدين بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر، د-ت.
3- ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، القاهرة، 1961.
4- ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلبي، مطبعة العاني، ط1، بغداد 1976.
5- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق،200.
6- أبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يونس، البحر المحيط في التفسير، دار الفك، بيروت لبنان، 1992.
7- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، مصر1989.
8- حيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو (غير كامل)، بغداد، 1984.

9- الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، 2006.
10- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن لمبارك، دار النفائس، ط2، بيروت، 1989.
11- ابن السراج أبوبكر عبد الرحمن، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، 1985.
12- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982.
13- السيرافي أبو سعيد، شرح الكتاب، (غير كامل)، القاهرة، 1986.
14- السيوطي جلال الدين، همع الهُمع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة الوقفية، مصر، د-ت.
15- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016.
16- ابن فلاح أبو الخير منصور، المغني في النحو، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1999.
17- محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط1، مصر، 2002.
18- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، المكتبة العلمية، ط1، بيروت، 1992.
19- المؤدب أبو القاسم محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، ط1، دمشق سوريا، 2004.
20- ابن يعيش موفق الدين على ابن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب، بيروت 1973.

6.هوامش البحث

[1]- ينظر: الأستراباذي رضيّ الدين بن الحسن ، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق، أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر، د-ت، ج1ص256

[2]- ينظر: المؤدب، دقائق التصريف، حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، ط1، دمشق سوريا2004، ص46

[3]- ابن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب، بيروت 1973، ج3، ص80

[4]- ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلبي، مطبعة العاني، ط1، بغداد 1976، ج1، ص457

[5]- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق،200، ص153

[6]-محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، تقديم عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، 2006، ج1 ص12.

[7]- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق، الفتلي، بيروت، 1985، ج1، ص72

[8]- ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، (غير كامل)، القاهرة، 1986، ج3، ص99

[9]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016، ص130.

[10]- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982، ج1، ص80-81.

[11]-نفسه، ص81.

[12]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص132.

[13]- ينظر ابن فلاح، أبي الخير منصور، المغني في النحو، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1999، ص134.

[14]- ينظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهمع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة الوقفية، مصر، د-ت، ج1، ص389.

[15]- رضي الدين بن الحسن الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح، أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصرد-ت ج3 ص472.

[16]- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح مازن لمبارك، دار النفائس، ط2، بيروت، 1989، ص135.

[17]- حيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو (غير كامل)، بغداد، 1984، ص110.

[18]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص135.

[19]- ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، القاهرة، 1961، ص59.

[20]-نفسه، ص229.

[21]- نفسه ص228-229.

[22]- سورة النساء الآية 24

[23]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص229.

[24]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص136.

[25]- ينظر: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يونس، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت لبنان، 1992، ج6، ص127.

[26]- ينظر: أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والحرفية، دراسة تحليلية مقارنة، دار المعارف الجامعية، القاهرة، 2004، ص233.

[27]- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، المكتبة العلمية، ط1، بيروت، 1992، ص291.

[28]- سورة يوسف الآية 31.

[29]- محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، ج1، مكتبة الصفا، ط1، مصر، 2002.

[30]- سيبويه، الكتاب، د1، ص122.

[31]-أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، مصر1989، ص1198.

[32]- ينظر: السيوطي، همع الهمع، ص398.

[33]- سورة ص الآية 3

[34]- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص488.